

1. المقدمة

ورثت الدولة في عام 2003 تركة ثقيلة من التدهور الاقتصادي والاجتماعي المتمثل في تدني الانتاج وانخفاض مستوى المعيشة وشيوع البطالة وارتفاع نسب التضخم وتدهور البنى التحتية وانخفاض الخدمات العامة وتباين واضح في مستويات التنمية بين المحافظات وغيرها من المؤشرات التي تؤكد هذه الحقيقة فالى جانب الحروب المستمرة منذ عام (1980) والعقوبات الدولية الاقتصادية لعبت السياسات الاقتصادية المركزية دورا كبيرا في تعطيل معظم قطاعات المجتمع من المساهمة في ادامة الحياة الاقتصادية واهمها القطاع الخاص الذي انحسر دوره بشكل كبير واصبح الاقتصاد والمجتمع يدور في حلقة مفرغة بين السبب والمسبب وكان لا بد من اجراء التغيير للخروج من هذه الحلقة .

منذ ذلك الوقت ولحد الان فان التغيير الذي حدث لم يكن بمستوى الطموح على المستوى الاقتصادي والاجتماعي اذ ان الظروف السياسية والامنية القت بضلالها على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني والمجتمع عموما واستنزفت موارد كبيرة مقارنة بالمنافع المتحققة .

هذا من جانب ومن جانب اخر فان سياسة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري هي الاخرى غير معروفة الاتجاه والمعالم وتميل الى معالجة الامور انيا ولكل حالة بحالتها دونما وجود ستراتيجية واضحة وهذا ما تؤكدته وثائق الموازنات الاتحادية للدولة حيث لم ينل الجانب الاستثماري في الموازنة والمسؤول عن التراكم الرأسمالي للدولة الاهمية الكافية مقارنة بالجانب الاستهلاكي الذي استحوذ ولايزال يستحوذ النسبة الكبرى من الموازنات الفيدرالية للدولة وكذلك بسبب غياب مفهوم المؤسسة الاقتصادية وتعدد مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي والتنموي وعدم وجود تحديد واضح لادوار الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية .

هذه الورقة ستلقي الضوء على ابرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد والمجتمع العراقي والرؤى الاساسية للخطة الخمسية واسس ومبانيه هذه الرؤى واساليب تنفيذها على مستوى الاقتصاد الكلي تاركة الجوانب القطاعية للدراسات والاوراق القطاعية التي ستعرض خلال يومي المؤتمر .

2. التحديات

أ- التحديات الاقتصادية

اولا - لازال الاقتصاد العراقي يعاني من نتائج كونه اقتصادا احادي الجانب اذ يشكل الناتج المحلي من قطاع استخراج وتصدير النفط الخام نسبة عالية (بلغ معدلها خلال المدة 2004 - 2008) (44%) من الناتج المحلي الاجمالي للبلد وهو الممول الرئيس للانفاق الجاري والاستثماري في الوقت الحاضر .

ان هذه الحالة تشكل تحديا كبيرا امام تنمية الانشطة اذ وبشكل مباشر تنمية هذه الانشطة يعتمد على التقلبات السريعة للنفط في العالم الخارجي وسياسات طلب المستهلك لهذه المادة وبالرغم من التأكيدات في جميع الخطط التنموية منذ الستينات من القرن الماضي على ضرورة التخلص من هذا الارتباط والاعتمادية الا انه لم يتم تحقيق اي نتائج باتجاه هذا الهدف .

ثانيا - ان هيمنة القطاع النفطي الاستخراجي مع الركود الذي تعاني منه الانشطة السلعية (عدا النفط) يشكل تحديا ثانيا اذ ان هذه الحالة تؤدي الى اضعاف دور هذه الانشطة في تلبية الطلب المحلي والخارجي على منتجاتها مما يؤدي الى المبالغة في الاستيرادات وتحويل نسبة كبيرة من القيمة المضافة الى الخارج ، فبلغ معدل نسبة مساهمة الانشطة السلعية (عدا النفط) في الناتج المحلي الاجمالي (28,6%) و (38%) للانشطة التوزيعية و (33,4%) للانشطة الخدمية خلال المدة (2004-2008) مما يعكس بوضوح ان الاتفاق على التجارة والنقل والخدمات الاجتماعية والشخصية كان يمول من عوائد تصدير النفط الخام وليس من القيم المضافة المتحققة في الانشطة السلعية .

ثالثا - ضنالة دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية وابقاء الدور القيادي بيد القطاع الحكومي اذ تصل نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج الى (70%) في السنوات الاخيرة واغلبها متأتية من ملكية هذا القطاع لنواتج النفط الخام والانشطة الاستراتيجية الاخرى

كالكهرباء والنقل والصناعة بالإضافة الى امتلاكه نسبة عالية جدا من اجمالي تكوين رأس المال الثابت .

ب - التحديات الاجتماعية

يواجه العراق تحديات اجتماعية كبيرة متمثلة بارتفاع نسب البطالة وخاصة بين الشباب والنساء والبطالة المقنعة وخاصة في مؤسسة الدولة حيث الترهل الكبير في هذه المؤسسات وما يترتب على ذلك من تدني في مستوى الاداء والانتاجية كما ويواجه العراق مشاكل جسيمة في النظام التربوي والتعليمي وفي المجال الصحي وارتفاع نسبة الفقر اضافة الى امكانية تحقيق مؤشرات التنمية الالفية المقررة دوليا وفيما يلي خلاصة بابرز هذه التحديات :-

اولا . التربية والتعليم

تؤكد جميع الاستراتيجيات ذات العلاقة بهذا القطاع على حق التعليم للجميع وبما يعمل على تحقيق الالزامية وتعزيز المساواة بين الجنسين وكيفية تمكين الفقراء من تحقيق ذلك اضافة الى تحسين نوعية التعليم من خلال العناية بالمناهج والكادر التعليمي ومستلزمات العملية التعليمية كافة ، الا ان المؤشرات بهذا الخصوص بدءا من معدل الالتحاق بالمدارس (85%) للذكور ، ومعدل التحاق الاناث (82%) ، ونسب التسرب وكفاية المستلزمات لازالت دون مستوى المطلوب كما ويؤشر وجود عجز كبير في اعداد المدارس وارتفاع نسب المدارس ذات الدوام المزدوج والثلاثي وارتفاع نسبة الابنية غير الصالحة للعملية التعليمية وخاصة في القطاع الريفي. وعلى مستوى التعليم العالي فان التوسع الافقي الكبير في الجامعات قد اثر في نوعية مخرجات نظام التعليم العالي اضافة الى عدم الاتساق المقبول بين مخرجات النظام التعليمي وحاجة السوق بسبب التوجه الكبير للاختصاصات الانسانية الاسهل في تأمين مستلزماتها المادية والبشرية .

ثانيا . الصحة

تضمنت الاهداف الالفية اربعة عشر هدفا في المحور الصحي وتشير المؤشرات التي رصدت لحد الان الى وجود تحسن في مستوى هذه الاهداف الا ان الفجوة بين ما هو مطلوب تحقيقه في عام (2015) حيث السنة النهائية لتحقيق الاهداف لازالت كبيرة الامر الذي يتطلب التصدي لعدد كبير من المشاكل والصعوبات في تحقيق هذه الاهداف التي اهمها شحة امدادات المياه الصالحة للشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي ومعالجة النفايات ذات المساس المباشر بصحة الانسان . اضافة الى وجود مشاكل جسيمة في النظام الصحي ذاته والمتمثلة بتدني عدد الاسرة وعدد الاطباء لكل 1000 شخص مقارنة بالمؤشرات الدولية .
ناهيك عن عدم الاستغلال الامثل للامكانيات الصحية المتاحة حاليا حيث ان درجة اشغال الاسرة حاليا وخاصة في المستشفيات الحكومية هو بحدود 60% مما يشير الى ضعف ثقة المواطن بالخدمات الصحية المقدمة من قبل المؤسسات الصحية الحكومية .

ثالثا . السكن

وان اختلفت التقديرات في الحاجة الى الوحدات السكنية الملائمة والتي تتراوح بين مليون - 3,5 مليون وحدة سكنية بحسب الفرضيات التي تنطلق منها دراسات الاسكان فان ذلك يؤشر وجود عجز سكني كبير من الضروري ان تتصدى له هذه الخطة وتعرض السياسات والاجراءات الكفيلة بالقضاء على هذه المشكلة او على الاقل الحد منها الى درجة عالية وبالتأكيد فان الادوار التي يجب ان تعطى للقطاع الخاص والاستثمار الاجنبي يجب ان يكون لها دور الريادة في التصدي لهذه المشكلة ان لم تكن ازمة .

رابعا . القضاء على الفقر

تشير البيانات الخاصة بالفقر الى ان خط الفقر المطلق في العراق هو (77) الف دينار شهريا وخط الفقر المدقع (34) الف دينار شهريا وان (23%) من السكان هم تحت مستوى خط الفقر

، ومن جانب آخر فإن مؤشرات توزيع الدخل في الوقت الحاضر لا تظمن المخطط في مسألة معالجة الفقر إذ بلغ متوسط دخل الفرد في (2007) (125) الف دينار شهريا وان قياس اللامساواة في توزيع الدخل بلغ (40%) الامر الذي يتطلب من السياسات الحكومية العمل على رفع متوسط دخل الفرد ورفع من نصيبه من الناتج الاجمالي مع تخفيض نسبة السكان الذين تحت خط الفقر وكذلك تحقيق العدالة في توزيع الدخل ، الامر الذي يتطلب التركيز في السياسة الاستثمارية على الانشطة المستوعبة لنسبة عالية من البطالة التي بلغت بحدود 15% وفق احصاءات عام 2008 .

خامسا . التشغيل والبطالة

ويعتبر من التحديات ذات الاولوية القصوى حيث تشير المؤشرات المتوفرة الى ارتفاع كبير في نسبة العاطلين والبالغة حسب اخر مسح لهذا الجانب اجري عام 2008 بـ (15%) الا انها ترتفع بدرجة عالية في فئة الشباب لتصل الى (30%) وكذلك الحال بالنسبة للنساء حيث تصل نسبة البطالة الى (32,5%) . اضافة الى ارتفاع نسبة البطالة فان هناك هدر كبير في طاقات القوى العاملة والمتمثلة بارتفاع معدلات البطالة المقنعة وخاصة في قطاع الدولة والقطاع غير المنظم مما يشكل تحديات كبيرا امام الخطة يتطلب وضع الحلول والمعالجات للحد من هذه الظاهرة. وبمراجعة الاستراتيجيات والسياسات التشغيلية يتضح ان معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي على اساس السكان النشطين اقتصاديا وصل الى (51%) في عام (2008) اي ما يعادل (15221) الف شخص بمختلف مستويات التأهيل فزاع معدلات البطالة السائدة سيكون الوضع خطيرا مالم تتبع سياسات تشغيلية كفوءة وستزداد درجة الإعالة إلى أكثر من (1) إلى (4) أي شخص واحد يعمل ويعيل (4) أفراد) علما بان سياسة التشغيل حاليا قائمة على التوظيف في القطاع الحكومي الذي أصابه التضخم الهائل إذ يبلغ حجم العاملين في القطاع الحكومي أكثر من (2.5) مليون شخص .

سادسا . الشباب

يعد الشباب الطاقة البشرية الأساسية للإنتاج والتنمية وتحقيق التقدم الاجتماعي والفكري والاقتصادي لذلك فان رعايته وتوجيهه بالاتجاه البناء مع الأخذ بنظر الاعتبار توجهاته الذاتية وتطبعه مع الثقافات العالمية بحسب مراحل العمرية ليكون منفوحا على العالم الخارجي ومتفاعلا معه وفاعلا يعتبر امراً مهماً. فبالرغم من التحسن في المستوى التعليمي الذي حققه الشباب بحسب بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة (2007) سواء بين الرجال والنساء أو بحسب البيئة الريفية والحضرية إلا أن مساهمته في التشغيل متواضعة وتعتبر نسب البطالة المشار إليها في محور التشغيل والبطالة عالية . إلى جانب الخصائص التعليمية المتدنية للعاملين الشباب إذ لا زالت (24%) من المساهمين في قوة العمل من الأميين و (41.2%) من الذي يقرأ ويكتب و (43.1%) من حملة الشهادة الابتدائية بحسب بيانات المسح المشار إليها في الأعلى. لذلك فان نوعية الشباب تعليميا وثقافيا ومهاريا يعتبر من التحديات الأساسية التي تواجه الاقتصاد العراقي ومن الضروري تبني وأتباع سياسات فاعلة لتطوير الشباب وتأهيله وتشغيله.

ج . ثنائية التنمية المكانية

يتميز نمط التنمية المكانية في العراق باستمرار سيادة ظاهرة ثنائية التنمية المكانية والمتمثلة بوجود محافظات ومناطق متطورة نسبيا وأخرى أقل تطورا أو متخلفة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وذلك بسبب السياسات الاستثمارية التي لم تولي اهتمام متوازن لكافة مناطق العراق. أن ظاهرة ثنائية التنمية لم تقتصر على تباين مستويات التنمية بين المحافظات المختلفة وإنما يلاحظ تباين كبير بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. أن هذا النمط التنموي المكاني أدى إلى تركيز السكان والنشاط الاقتصادي وثقل الخدمات في مدن معدودة وما ترتب على ذلك من استقطابها للقوى البشرية من القصب الصغيرة ومن المناطق الريفية واستنزافها لقواها البشرية الفعالة.

أن لهذا الاستقطاب البشري والتنموي في مناطق محددة دون غيرها تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية سلبية يتطلب أن تتصدى لها الخطة وان تعطي دورا للإدارات المحلية في تحديد اتجاهات نموها وتطورها وحاجاتها وخاصة في الأنشطة والحاجات والخدمات ذات الطابع المحلي وان يكون لها دور فاعل أيضا في تحديد الأنشطة الإستراتيجية التي تقع ضمن حدودها الإدارية والتي تخدم المنفعة الوطنية أو عدد من المحافظات المجاورة.

د- التحدي البيئي

لم يحضى البعد البيئي للتنمية بالاهتمام المطلوب في العراق خلال العقود الماضية سواء على مستوى الاستراتيجيات الوطنية أو على مستوى المشاريع كما ويفتقر العراق الى انظمة شاملة للمتابعة والرصد البيئي مما ترتب معه تلوث كبير لكافة عناصر البيئة المتمثلة بالهواء والماء والتربة . يضاف الى ذلك استخدام الاسلحة المحرمة في الحروب وخاصة اليورانيوم المنضب وضرب المنشآت العسكرية وتدميرها مما عمق من مشكلة التلوث البيئي . ان معالجة المشاكل البيئية ونشر الوعي البيئي المجتمعي يعتبر تحديا كبيرا امام هذه الخطة على طريق تحقيق تنمية مستدامة توازن بين الابعاد الثلاث المكونة لها والمتمثلة بالبعد الاقتصادي والاجتماعي و البيئي .

هـ التنمية الريفية

يعاني الريف العراقي من تخلف كبير اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعمرانيا ويعاني من تدني واضح في الانتاجية وسيادة ظاهرة البطالة الموسمية والمقتعة وتراجع المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي اضافة الى تدني كبير جدا في الخدمات المجهزة للريف خاصة وان نسبة مهمة من شريحة الفقراء حسب المسوحات المختصة تشير الى تركيز الفقر في الريف العراقي مما كان ولايزال سببا رئيسيا في هجرة سكان الريف الى المناطق الحضرية وخاصة المدن الكبرى واستنزاف القطاع الريفي لقواه العاملة مما يتطلب من الخطة اعطاء عناية واضحة لتنمية وتطوير الريف العراقي بما في ذلك احياء خطط واستراتيجيات الاستيطان الريفي بتجميع القرى الصغيرة بقرية ام تضمن حد ادنى من السكان المطلوب لتقديم خدمات اساسية كخدمات التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الاولى والطرق الريفية الخ

3- الرؤيا الاقتصادية

أن التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي والتي تلقي بآثارها على حياة الفرد العراقي والأسرة العراقية اللذان يعيشان بمستوى منخفض قياسا بالدول ذات الميزة النسبية بالموارد الطبيعية تحتاج رؤيا اقتصادية شاملة محورها الاستخدام الأمثل للموارد وتوظيفها بالشكل الذي يزيد من قدرة الاقتصاد على الإنتاج وتنوع مصادره بحسب الإمكانيات الكبيرة التي يزخر بها البلد والتخلص تدريجيا من ظاهرة أحادية الجانب بفتح قنوات مساهمة القطاعات غير الحكومية وبصورة خاصة القطاع الخاص بشكل متكامل ومتربط وضمان العدالة بتوزيع الدخل لتمكين الفئات الاجتماعية كافة أداء دورها بشكل سليم وتخفيض معاناة الفئات الفقيرة بكبح جماح التضخم وتخفيف البطالة والفقر وان تقود الاقتصاد المؤسسة الاقتصادية ببراعة وحكمة ذات نظرة واسعة هادفة لتحقيق تنمية مستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وسيادة القانون بظل حكم ديمقراطي يؤمن بالمحبة والسلام ونشر ثقافة المساواة بين أفراد المجتمع العراقي كافة. إلى جانب الرؤيا الداخلية يكون الاقتصاد العراقي منفتحا على العالم الخارجي على أساس التكافؤ والتكامل الاقتصادي والثقافي والاستفادة من ما يمكن أن يقدمه هذا العالم من دعم المسيرة الاقتصادية الانتقالية سواء عن طريق الاستثمار الأجنبي وتقديم التسهيلات المشجعة له أو من خلال اكتساب الخبرة ونقل المعرفة.

4- أهداف الرؤية

تهدف الرؤية الاقتصادية ومن خلال تنفيذ الخطة الوطنية الخمسية المعتمدة على حجم الاستثمار الحكومي والمتاحة ومساهمة الاستثمار الأجنبي خلال السنوات القادمة ، إلى بناء اقتصاد قوي ومتنوع وأكثر قدرة على تحدي المنافسة الداخلية والتفاعل الخارجي وبناء الأسس اللازمة لتقوية دور القطاعات غير الحكومية وخاصة القطاع الخاص ووضع اللبنة الأولى لبناء اقتصاد السوق والمنافسة الحرة.

أن هذه الرؤية ويتفصيلها القطاعية ستساعد الحكومة على رسم الخطوات اللازمة لبرمجة عملية الانتقال من الهيمنة المركزية للقطاع الحكومي في القرار الاقتصادي إلى حالة المشاركة مع القطاعات الأخرى في العملية التنموية والأعمار لتخفيف العبء عليها.

ومن الناحية الاجتماعية فالرؤية بالأساس تركز على بناء الإنسان ورعايته وتحقيق الرفاهية والمساواة بين مكوناته المختلفة على أسس سليمة ومدرسة ذات طابع منسق ومستدام.

5- أسس ومبادئ الرؤية

أهم أساس للرؤية الاقتصادية هذه هو الشفافية والعلانية في اتخاذ القرارات المنفذة لها الأمر الذي سيتيح لأبناء المجتمع كافة أفراد ومنظمات المشاركة في الرؤية وتقييمها عبر مراحل تنفيذها كافة. والأساس الثاني والمهم أيضا هو التكامل والتكافؤ والتناسق بين الأنشطة الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن ومستدام فيما بينها وبين الأنشطة الاجتماعية التي ترعى المواطن بشكل مباشر من تعليمه والعناية بصحته وخلق فرص العمل له وكذلك تقليل التفاوت بين المحافظات والأقاليم والبيئة الحضرية والريفية على أساس حجم السكان والمحرومية وتوفير الإمكانيات الاقتصادية والمادية والبشرية والمزايا النسبية لهذه المكونات المكانية.

والأساس الآخر هو تمكين القطاع الخاص والقطاعات الأخرى غير الحكومية من مساهمتها في العملية الاقتصادية على أسس الكفاءة الاقتصادية المتسقة مع مبادئ السوق الحر والمنافسة. والمبدأ الأخير هو استمرار الدور الحكومي المركزي في التوجيه وخلق البيئة المناسبة لتحقيق أهداف ومبادئ الرؤية والإشراف المباشر على المنافع الإستراتيجية والبنى الارتكازية لضمان المساواة في الاستفادة من قبل مكونات المجتمع كافة.

6- وسائل تنفيذ الرؤية

أ- تنمية قطاع النفط والغاز :-

يعد قطاع النفط والغاز وفي هذه المرحلة خصوصا من اهم القطاعات التي يجب التركيز عليها اذ ان هذا القطاع هو الممول الرئيسي لعملية التنمية في العراق ولاجل الحفاظ على هذه الميزة من الضروري العمل على:-
اولا- زيادة الانتاج اليومي من النفط الخام من (2,4) م/ب/ي في عام 2009 الى (5,4) م/ب/ي في 2014 اي بزيادة سنوية بمعدل (600) الف برميل يوميا ابتداء من (3,00) م/ب/ي في عام 2010.
ثانيا - ان هذه الزيادة ستحتاج الى (12,0-12,5) مليار دولار سنويا اي مامجموعة (60-62,5) مليار دولار في نهاية مدة الخطة عدا المبالغ المطلوبة للبنى التحتية للقطاع والنقل والخزن .
ثالثا - من المتوقع ان تكون الصادرات النفطية بالمعدل (80%) من الانتاج وان سعر البرميل المصدر قدر بحدود (40) وعليه فان مجموع الإيرادات المتراكمة المتوقعة في نهاية فترة الخطة (2014) ستبلغ بحدود 242 مليار دولار اي بمعدل نمو سنوي بحدود 12,5% .

ب - تنمية القطاعات غير القطاع النفطي الاستخراجي

بهدف تنمية القطاعات غير النفط الخام وإخراجها من حالة الركود وتوفير قدر أكبر من السلع والخدمات للمواطنين وسد الطلب على منتجاتها بنسبة تحقق التوازن بين العرض من الإنتاج المحلي والاستيرادات، لتركز الاستيرادات على السلع والخدمات الضرورية التكميلية. ولغرض تقدير الاستثمار اتبعنا البدائل الآتية :

البديل الأول

أن مستوى الناتج والإنتاج في هذه الأنشطة تأثر بدرجة عالية بارتفاع أسعار النفط خلال العام 2008 وعليه تم اعتماد معدل الزيادة بين الربعين الثالث والرابع من سنة 2008 لتقدير الناتج في سنة 2009 والذي قدر بـ (4%) ولأجل إعطاء دفعة قوية من الاستثمار لهذه الأنشطة خلال سني الخطة تفترض الخطة بان الناتج سينمو بمعدل نمو سنوي مركب مقداره (8%) وبحسب الجدول المرفق. التقدير الأول- باعتماد سنة الأساس 2007 فيبلغ حجم الاستثمار المطلوب (101931) مليار دينار أي (91) مليار دولار. التقدير الثاني- باعتماد سنة الأساس 2008 فيبلغ حجم الاستثمار المطلوب (139800) مليار دينار أي (125) مليار دولار.

البديل الثاني

في هذا البديل ربط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة بدون النفط الخام بناتج النفط الخام، واعتمد معدل نمو الناتج النفطي الأول 10% الذي يمثل الزيادة بين 2006 و2007 و12.5% وهو المعدل المفترض لزيادة عائدات النفط خلال سنوات الخطة وبذلك يكون لدينا (4) تقديرات لسنة 2009 وإزاء كل تقدير هناك حجم استثمار مطلوب بالدينار والدولار وكما يلي:-
معدل النمو 10%
التقدير الأول- سنة الأساس 2008
حجم الاستثمار المطلوب (142180) مليار دينار أي (127) مليار دولار.

التقدير الثاني- سنة الأساس 2007
حجم الاستثمار المطلوب (114028) مليار دينار أي (102) مليار دولار .

معدل النمو 12.5%

التقدير الثالث – سنة الأساس 2008
حجم الاستثمار المطلوب (154408) مليار دينار أي (138) مليار دولار.
التقدير الرابع – سنة الأساس 2007
حجم الاستثمار المطلوب (119272) مليار دينار أي (106) مليار دولار.

الخلاصة – مليار دولار

التقديرات	الناتج بدون النفط	ناتج النفط	المجموع
<u>البديل الأول</u>	91	60	151
الأول	125	60	185
الثاني	127	60	187
<u>البديل الثاني</u>	102	60	162
الأول	138	60	198
الثاني	106	60	166
الثالث			
الرابع			

وعليه فإن حجم الاستثمار المطلوب خلال سنوات الخطة يتراوح بين (151) مليار دولار و (198) مليار دولار . ومن المتوقع ان الموازنة العامة الاتحادية للدولة ليس بإمكانها تأمين أكثر من (75- 100) مليار دولار خلال سنوات الخطة لذا من الضروري طرق ابواب الاستثمار الخارجي والقطاع الخاص مع العمل على متابعة تنفيذ المنح والقروض.

بدائل تقدير حجم الاستثمار للناتج المحلي الاجمالي للانشطة الاقتصادية بدون نشاط النفط الخام لسنوات الخطة 2010 – 2014
(البديل الاول)

القيم بمليار دينار او دولار

حجم الاستثمار المطلوب		التقديرات لسنة 2014-2010 باعتداده معدل 8% للنمو		معامل رأسمال	التقديرات لسنة 2009 (1) باعتماد سنة اساس 2008 ومعدل الزيادة 4% (2) اعتماد سنة اساس 2007 ومعدل الزيادة 4%	نسبة الزيادة السئوية %	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	السنة
بالدولار	بالدينار	2014	2010					
							43215.3	2006
						16	50200	2007
						37	68851	2008
							17184	الربع الثالث 2008
						3.7 وقربت الى 4	17814	الربع الرابع 2008
91	101931	79779	58640	4	54296			(1) 2009
125	139800	109419	80426	4	74469			(2) 2009

بدائل تقدير حجم الاستثمار للناتج المحلي الاجمالي للانشطة الاقتصادية بدون نشاط النفط الخام
لسنوات الخطة 2010 – 2014
البديل الثاني

مليار دينار او دولار

حجم الاستثمار المطلوب (معامل راسمال =4)				التقديرات لسنة 2014 باعتماد معدل نمو 8% من مستويات 2009		التقديرات لسنة 2009 (1) على اساس 2008 وبمعدل 10% و12.5 (2) على اساس 2007 وبمعدل 10 و12.5		نسبة الزيادة السنوية %	الناتج المحلي الاجمالي للنفط الخام بالاسعار الجارية	السنة
بالدولار		بالدينار				12.5	10%			
المستوى الثاني	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الاول			المستوى الثاني	المستوى الاول			
				المستوى الثاني	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الاول	—	52852	2006
								10	58203	2007
								50	87538	2008
								—	22036	الربع الاول 2008
								30	28971	الربع الثاني 2008
								11 –	25906	الربع الثالث 2008
								59 –	10624	الربع الرابع 2008
								—	20027	الربع الرابع 2007
										خلال سنوات الخطة الصادرات
									34560	2010
								12.5	62208	2014
138	127	154408	142180	113809	111281	77457	75736			(1) 2009
106	102	119272	114028	93352	89249	63534	60742			(2) 2009

6. السياسات اللازمة لتنفيذ الرؤيا

السياسات الكلية

أ- السياسات المالية

أولاً- العمل على تنويع مصادر التمويل بما يزيد من نسبة مساهمة المصادر غير النفطية وأتباع سياسات ضريبية ملائمة تحقق هذا الهدف مع إعادة النظر في الرسوم عن الخدمات الحكومية.

ثانياً- إعادة النظر في الهيكل الانفاقي بما يقلل من الأنفاق في الفقرات التشغيلية لتوفير أموال توجه للاستثمار لسد الثغرة الحاصلة بين الحاجة للاستثمار والحجم الذي تقدمه الموازنة العامة للدولة.

ثالثاً- ربط المبالغ المخصصة لتنمية المحافظات مع نسبة السكان ودرجة الحاجة والمحرومية والإمكانات المتاحة في المحافظات وبما يدعم توجهات هذه الخطة .

رابعاً- التنسيق في إصدار وشراء السندات الحكومية والإقراض بين الجهات ذات العلاقة بما يدعم الموقف المالي للموازنة.

خامساً- اللجوء إلى التمويل الخارجي مما تبقى من المنح والقروض التي التزمت بها الدول للعراق والإسراع في إجراءات الاستفادة منها.

سادساً- إعادة هيكلة القطاع المصرفي وإصلاحه بما يؤمن تأدية الخدمات المصرفية الداخلية والخارجية التي تتطلبها عملية التنمية.

سابعاً- تقوية الإدارة المالية ومتابعة الأنفاق العام والرقابة عليه.

ثامناً- تنفيذ الإصلاحات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي ووثيقة العهد الدولي.

تاسعاً- تحسين نوعية وتوقيتات إصدار البيانات المالية والاقتصادية من الدوائر الحكومية لدعم عملية التخطيط الاقتصادي.

ب - السياسة النقدية

أولاً - الموازنة بين السياسة النقدية المتشددة المطلوبة لكبح جماح التضخم والمضاربات التضخيمية ، إذ إن هذه السياسة بالتأكيد تحافظ على مستوى جيد للقوة الشرائية للعملة الوطنية ، إلا ان الموازنة المطلوبة مع حجم السيولة الداعم للعملية التنموية .

ثانياً - بالرغم من قبول مبدأ تحريك سعر الفائدة مع القدرة على التمويل إلا إن الوضع الاقتصادي المستقر يحتاج إلى سعر فائدة مستقر يساعد على زيادة حجم الائتمان المطلوب لحركة القطاع الخاص والقطاعات الأخرى لتمويل العملية التنموية وإخراج الاقتصاد من الانكماش الشديد الذي يعانيه الآن بما يزيد الاعتماد على العائدات النفطية وبهذا الشكل سيبقى الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي طويل الأمد ومستورد لجميع احتياجاته ، سيما وان نسبة التضخم بلغت (2.7%) بين عامي 2007 و2008 حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء .

ج - السياسات الإقليمية واللامركزية والحكومة الفيدرالية

إن الاتجاه السائد والمتوقع هو عطاء دور اكبر للإدارات المحلية سيما ومنذ عام 2006 بدأ تخصيص مبالغ لتنمية المحافظات خارج التخصيصات الاستثمارية فإن هذه المسألة في غاية الأهمية إذ ولا بد من تمكين المحافظات في إدارة المبالغ الموجهة إليها سواء مباشرة ضمن برنامج تنمية المحافظات أو ضمن

البرنامج الاستثمار الحكومي الذي بالنتيجة ينول إلى المحافظات فعليه وفي كلتا الحالتين يجب على مجالس المحافظات إن تأخذ دورها في تأشير احتياجاتها التنموية لتنصهر في الخطة الوطنية الخمسية . وفي هذا المجال نورد السياسات الآتية :

أولا - زج السلطات المحلية في المحافظات في عملية إعداد وتحديد الأولويات التنموية لها وخاصة في مجال الخدمات الاجتماعية للمواطنين على ان يترك الأمر للحكومة الفدرالية التخطيط والتنفيذ للمشاريع الإستراتيجية التي تخدم عموم العراق ومحافظات متعددة وبالتشاور مع السلطات المحلية المعنية .

ثانيا - توزيع الاستثمارات بشكل متوازن وعلى أسس اقتصادية سليمة وبما يخلق الترابط والتكامل بين الأقاليم والمحافظات وعلى أساس الميزة النسبية والإمكانات والمحددات التنموية للإقليم والمحافظة .

د. سياسات دعم القطاع الخاص

كما بينا سابقا ، ووفق كل المقاييس الاقتصادية ، فإن دور القطاع الخاص ضئيل ومحصور في زاوية ضيقة وان هذا الدور ومن وجهة نظر التنمية هو السبب في انكماش الاقتصاد الحالي خاصة ان الحكومة مركزة اهتماماتها على نواحي معينة حسب المرحلة والظرف لايسعها ازاءها تمويل التنمية في الانشطة كافة . وعلية بات من الضروري وفق فلسفة الاقتصاد الحر واعتماد اليات السوق والمنافسة ، احياء دور القطاع الخاص وتمكينه ليصل الى مستوى مساهم وشريك فاعل في اتخاذ القرار ورسم المسيرة الاقتصادية.

هذا من جانب ومن جانب اخر ان تنمية دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يبعد الدولة عن صغائر الامور واعتماد المواطن عليها في كل شى والقاء اللوم عليها في كل شى مما يخلق مشاكل وازمات لاحصر لها.

ان كانت الدولة قد ادت ذلك الدور الابوي تاريخيا بالاعتماد على المورد الطبيعي الاساسي المتمثل بالنفط فان هذا المورد يشهد تهديدا قويا من جانب المستهلك بالبحث عن بدائل للطاقة غير النفط للتقليل من الاعتماد عليه لذلك مالم نكن قادرين على بناء اقتصاد قوي ومتنوع فسوف يستمر الاقتصاد بمواجهة مشاكل تمويلية كبيرة ويخسر البلد لفرص مهمة للتنمية .

وبهذا الشأن نقترح السياسات الآتية :-

اولا- الشراكة بين القطاع العام والخاص وبمختلف اشكال واساليب الشراكة وعقود الامتياز .

ثانيا- تحويل لشركات العامة الى شركات خاصة او مختلطة بالاستفادة من قوانين نافذة حاليا وبصورة خاصة قانوني 21 و22 لسنة 1997

ثالثا- اصلاح القطاع المالي وتحسين اداء النظام المصرفي وتوسيع مجالات الاقراض عن طريق منح القروض الصغيرة والمتوسطة بشروط تفضيلية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
رابعا- تحسين وتنوع البنى والخدمات الارتكازية كالكهرباء والنقل بانواعه كافة بالشكل الذي يساعد القطاع الخاص على نقل انتاجه ومستلزمات الانتاجية بانسيابية وكلف مناسبة.

خامسا- انسيابية وتبسيط الاجراءات الحكومية وتطوير القوانين المشجعة للاستثمار وخلق بيئة استثمارية لتحسين موقع العراق التنافسي في التعامل مع رجال الاعمال والمستثمرين.

سادسا- فتح المجال امام الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر تطوير القوانين والتشريعات التي تنظم ذلك.

